

التقرير السنوي لمركز الحريات في شبكة الصحفيين الكرّد السوريين

٢٠٢٥

"عام البحث عن الصحفيين/ات المختفين قسراً"

مقدمة:

في ظلّ ما يشهده العالم من تحولات سياسية وصراعات ونزاعات مسلحة متصاعدة، يبقى الصحفيون/ات، من أكثر الفئات تعرضاً للخطر باعتبارهم شهود في نقل الحقيقة، ومدافعين بقلمهم عن الأصوات الحرّة للمجتمعات المتأثرة بهذه النزاعات، وكشف الحقائق أمام الرأي العام المحلي والدولي، خاصة عندما تكون وظيفتهم المهنية والأخلاقية في قلب الصراع؛ أو تحت وطأة أنظمة قمعية تصدر حرية الرأي والتعبير، وجماعات مسلحة تستهدف أيّ صوت يفشل مخططاتهم، وهذا ما أكدته منظمة «مراسلون بلا حدود» في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٥، على أن قضية الصحفيين/ات المفقودين والرهائن تمثل أحد أكثر وجوه العنف الهادفة ضد حرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير، وليس مجرد نتيجة جانبية للحروب والنزاعات، إذ تعتبر سوريا الأخيرة في مؤشر الصحافة العالمي.

من هنا؛ تواصل شبكة الصحفيين الكرّد السوريين، منذ تأسيسها وحتى تاريخ اليوم، عملها في رصد وتوثيق الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين/ات والعاملين/ات في المجال الإعلامي في سوريا، وأيضاً إعداد تقارير سنوية تستند إلى معايير مهنية وقانونية معتمدة، وبما يتوافق مع الموثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحرية الصحافة وحماية الصحفيين/ات، عبر مركز الحريات لديها التابع لمكتب رصد وتوثيق الانتهاكات في الشبكة، بالإضافة إلى إصدار بيانات إدانة وتضامن مع أيّة حالة انتهاك ضمن المنطقة الجغرافية لعملها، أو أيّة حالة تستدعي توثيق ذلك خارج إطار عملها في الجغرافيا السورية ككل. تهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء على واقع حرية الصحافة والإعلام في سوريا، والانتهاكات التي تحصل بحق الصحفيين/ات التي تتضمن الاعتقال أو الاختفاء القسري أو القتل، أو الحالات الأخف وطأة ولكن يجب توثيقها وفق القوانين والمعايير الدولية، وذلك لتنبية المجتمع الدولي، والمنظمات المعنية المدافعة عن الصحفيين/ات وحمايتهم إلى خطورة استمرار الإفلات من العقاب، وضرورة اتخاذ إجراءات عملية لضمان حماية الصحفيين/ات وحقهم في العمل بأمان واستقلالية بعيداً عن أيّة أجندات تخالف عملهم المهني.

من نحن

يتبع مكتب توثيق ورصد الانتهاكات لشبكة الصحفيين الكرّد السوريين، التي تعد إطار تنظيمي إعلامي مُستقل؛ يهدف إلى الدفاع عن الحريات الصحفية في مناطق تواجدنا بعيداً عن الجنس أو الطائفة أو العرق، أو خلفية المؤسسات التي يعملون لديها أو الجهة المعتدية، يضم بين صفوفها إعلاميين/ات كرّد سوريين، وغيرهم من صحفيي باقي المكونات داخل سوريا وخارجها.

تأسست الشبكة ٢٠١٢/٣/١٠ حيث اتخذت في البداية اسم «اتحاد الصحفيين الكرّد السوريين»، بعد أن ارتأى مجموعة من الجامعيين/ات الكرّد؛ من خريجي كلية الإعلام بجامعة دمشق؛ إلى ضرورة الارتقاء

بالواقع الإعلامي الكردي وتناول الواقع السوري عامة؛ والكردي خاصة، بحيادية ومهنية بعيداً عن أيّ تحيّزٍ سياسي؛ أو حزبي. وتحوّل الاسم من «الاتحاد» إلى «الشبكة» بناء على مقررات المؤتمر الرابع الذي عقد في ٨ آب ٢٠٢٠ بموافقة أكثرية الأعضاء، وبذلك تعتمد الشبكة في إعداد تقريرها السنوي، على أعضائها الموزّعين في مختلف المناطق، من خلال معايير محددة وفق القوانين والأعراف الدولية الخاصة بحماية الصحفيين/ات، والتي تتركبها مختلف أطراف النزاع في سوريا، وأطراف وجهات أخرى خارجها، إضافةً إلى الأخبار والتقارير الصحفية التي تنشرها وسائل إعلامٍ محلية لحظة وقوع الانتهاك، ومراكز رصد وتوثيق الانتهاكات، بعد تحليلها والتأكد منها بكل مهنية وشفافية، واللجوء إلى الشهادات التي يُدلي بها الصحفي المعتدى عليه إذا توفر؛ أو يمكن الوصول إليه.

مؤشر حرية الصحافة في سوريا

من خلال المتابعة الدقيقة لما يجري في مختلف المناطق من ارتكاب أشكال عدّة من الانتهاكات بحق الصحفيين/ات فإن ما رصدناه لا يختلف عمّا رصدته بعض اللجان والمنظمات المحلية والدولية من اعتقالات تعسفية من قبل قوى أمنية وميليشيات مسلحة منفلة، وإطلاق اتهامات منافية للحقيقة بالتعاون مع أطراف سياسية أو عسكرية، والاحتجاز دون وجود أيّ مبرر قانوني أو وصول مستقل للعدالة. في الأشهر الماضية، على سبيل المثال، تعرّض صحفيون/ات، بمن فيهم من يعمل في رصد الانتهاكات وتوثيقها، للاعتقال من قبل قوى محلية محسوبة على قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرق سوريا بذريعة تهم أمنية غير شفافّة، أو نتيجة رفع تقارير باطلّة بحقهم، ما يدل على أن التهديدات الجوهرية بحق حرية الصحافة، لم تتراجع مع النظام الجديد بقدر ما تطورت أشكالها.

وهذا من مؤشرات احتلال سوريا في تقرير عام ٢٠٢٥، المرتبة ١٧٧ من أصل ١٨٠ دولة، بحسب مؤشر حرية الصحافة العالمي، مما يضعها ضمن الدول الأدنى في حرية الصحافة على مستوى العالم، وبالتالي الأخطر على بيئة العمل. إذ يؤكد هذا التصنيف أن مساحات العمل الصحفي في سوريا صعبة جداً من حيث حرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير، ووجود وسائل إعلام مستقلة لا ترضخ لأيّة ضغوطات، وانعدام الأمان المهني للصحفيين/ات، ويأتي أهمية المؤشر وتقييمه بأنه يستند إلى عوامل عدّة تشمل: (السياق السياسي، الإطار القانوني، الضغوط الاقتصادية، السياق الاجتماعي، ومستوى الأمان للصحفيين/ات)، وكلها تعكس تحديات كبيرة تواجه حرية الصحافة في سوريا.

الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين/ات

شهد العام المنصرم تحولات سياسية وأمنية بارزة على الساحة السورية، تمثلت في سقوط نظام بشار الأسد وتشكيل حكومة جديدة. إلا أن هذه التحولات لم تنعكس إيجاباً على واقع حرية الصحافة، إذ سُجّلت انتهاكات جديدة وتجدّدت النزاعات في مناطق عدّة من البلاد، مما ساهم في استمرار المخاطر التي تواجه الصحفيين/ات أثناء تأدية عملهم. وفي هذا الإطار، واصلت شبكة الصحفيين الكرديين السوريين، جهودها في رصد وتوثيق الانتهاكات بحق الصحفيين/ات في مناطق شمال شرقي سوريا، أي المناطق التي كانت تحت سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، بالإضافة إلى رصد حالة الحريات في مختلف المناطق السورية، وفق توزع السيطرة معتمدةً في ذلك على منهجية توثيق دقيقة، تهدف إلى تقديم صورة شاملة وموضوعية عن واقع حرية الإعلام خلال فترة عام كامل، والحالات التي استهدفت الصحفيين/ات خلال تغطيتهم للاشتباكات

في مناطق مثل حلب والسويداء والساحل ودمشق، حيث سُجّلت حالات اعتقال تعسفي واعتداءات جسدية نفذتها فصائل تابعة للحكومة، مما يعكس هشاشة البيئة الأمنية للعمل الصحفي. وقد تم رصد ما يلي:

١- في ٢٣ آذار ٢٠٢٥ تعرض مراسل قناة «روناهي» الكردية، زيور شيخو، للاعتقال في الساحل السوري على يد عناصر الأمن التابع للحكومة السورية الانتقالية، وتم الافراج عنه بعد ساعات، لكنهم صادروا جهازه الخلوي.

٢- في تاريخ ٣١ آذار ٢٠٢٥ قامت الفصائل التابعة للحكومة السورية الانتقالية، باعتقال الزميل أكرم صالح، مراسل قناة channel 8، والمصور جودي حج علي، وذلك أثناء تغطيتهما الميدانية للاشتباكات الجارية في منطقة صحنايا بريف دمشق. وتم الافراج عنهما في اليوم التالي في ١ أيار ٢٠٢٥.

٣- وفي يوم الجمعة ٢٧ حزيران ٢٠٢٥ أقدمت قوات «الأمن العام» التابعة للحكومة السورية الانتقالية، على اعتقال الصحفي حسن ظاظا، في العاصمة دمشق، واقتادته إلى جهة مجهولة، دون الإفصاح عن الأسباب التي تقف وراء عملية الاعتقال وتم الافراج في ٣ من تموز ٢٠٢٥.

٤- تعرّضت المراسلة سولين محمد أمين، التي كانت تعمل لمصلحة شبكة «رووداو» الإعلامية، في ٢٤ تموز ٢٠٢٥، لاعتداء لفظي وجسدي أثناء تغطيتها للأحداث في السويداء، من قبل بعض المسلحين.

٥- تعرّض منزل الصحفي أحمد شيخو، في مدينة عفرين للنهب في ١١ أيلول ٢٠٢٥ على يد الفصائل التابعة للحكومة السورية الانتقالية.

٦- تعرّض مجموعة من الصحفيين/ات والنشطاء الكرد خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٢٥، لحملة تحريض على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى زجّ أسمائهم في بعض المظاهرات التي خرجت على غرار النزاع السوري وتداعياته، بينهم الزملاء/ات (لوند حسين، إيفان حسيب، وناز السيد)، وإطلاق خطاب التحريض والكراهية في حقهم بهدف تشويه سمعتهم، واستهدافهم معنوياً بما يعرّضهم لمخاطر حقيقية على حياتهم وسلامتهم الشخصية.

الانتهاكات في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية

رغم استقرار الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية، مقارنة بالمناطق الأخرى في سوريا، وخاصة تلك التي شهدت توترات ومنع الصحفيين/ات من الدخول إليها خوفاً على توثيق الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين، إلا أن مكتب رصد وتوثيق الانتهاكات في الشبكة وثّقت عدد من حالات الاعتقال والاحتجاز بحق صحفيين، إلى جانب الاستدعاءات الأمنية والضغوط المباشرة وغير المباشرة، على خلفية تغطيات إعلامية اعتُبرت «مخالفة للخطاب الرسمي» أو ناقدة لأداء المؤسسات الأمنية والإدارية.

٧- اعتقلت جهات أمنية تابعة للسلطات المحلية في الإدارة الذاتية الديمقراطية، ليلة ٢٢-٢٣ نيسان ٢٠٢٥ الإعلامي جمعة عكاش، مراسل شبكة (العربية والحدث)، وتم الإفراج عنه في ٢٥ نيسان ٢٠٢٥.

٨- اوقفت قوات «الأمن الداخلي» التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، يوم الأربعاء ٢ تموز ٢٠٢٥، الصحفي رمان عبدالسلام حسو، بعد استدعائه إلى أحد المراكز الأمنية في مدينة عامودا، وتم إطلاق سراحه في اليوم التالي ٣ تموز ٢٠٢٥.

٩- اعتقال الصحفية هبة كوسا، بالرقعة في ٤ تموز ٢٠٢٥ من قبل قوات سوريا الديمقراطية دون توجيه تهم محددة لها، وتم الإفراج عنها ٣١ تموز ٢٠٢٥.

١٠- بعد مرور شهر كامل على احتجاز الصحفي فراس البرجس، الذي اعتُقل من منزله في الرقة بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٢٥، من قبل قوات سوريا الديمقراطية (قسد). تم الإفراج عنه في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٦.

١١- رفضت دائرة الإعلام في الإدارة الذاتية، إعطاء رخصة العمل للصحفي سنكر خليل، المنحدر من كردستان العراق، للمرة الثانية على التوالي، دون تبيان الأسباب الموجبة لذلك.

١٢- كما تعددت جهات القمع إلى خارج الحدود، إذ لم يقتصر التهديد على الصحفيين/ات من قبل الحكومة، وسلطات أمر الواقع في سوريا فحسب، بل تعدى ذلك إلى جهات دولية إقليمية، وقوى عابرة للحدود تمثلت باستهداف الطواقم الصحفية بطائرات مسيّرة. حيث تعرّض في تاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٥ مجموعة من الصحفيين/ات لهجوم بواسطة طائرة مسيّرة تركية بالقرب من سد تشرين في ريف كوباني شمالي سوريا، تسببت بإصابات متفرقة في الجسد، وهم:

- ليلي عبدي فضائية (روناهي)

- جكار حج محمود فضائية (ستريك)

- مهند إبراهيم فضائية "KNN"

- محمد بادلي فضائية (روناهي)

- علي شرنخي فضائية (روناهي)

العنف المتواصل ضد الصحفيين/ات

بعد مرور عام على سقوط نظام بشار الأسد، لم يُعثر بعد عن عدد من الصحفيين/ات المحتجزين أو المختطفين في ظل نظامه او عند تنظيم «داعش»، وبحسب منظمة «مراسلون بلا حدود» فإن هناك ٣٧ صحفياً ما زالوا في عداد المفقودين بسوريا، علماً أن العديد منهم كانوا رهائن لدى تنظيم الدولة الإسلامية

في العراق والشام، أو أسرى لدى قوات بشار الأسد، لكن مصير هؤلاء ما يزال مجهولاً رغم تغيير النظام الحاكم في البلاد، لكن قضية الصحفيين/ات لا تخص؛ أو تقتصر على دولة بعينها، بل عامة تشمل معظم دول العلم التي شهدت صراعاً ونزاعاً داخلياً، إذ تشير الإحصائيات إلى وجود ١٣٥ صحفياً مفقوداً في ٣٧ دولة حول العالم، واللافت أن بعضهم منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهو ما يشير إلى أن ظاهرة الاختفاء القسري ليست وليدة أو قضية آنية فقط، بل حالة مستمرة ومتجددة في سياقات سياسية وأمنية معقدة. إذ تشكل سوريا وحدها ٣٧ من هؤلاء الصحفيين/ات المفقودين، أي أكثر من ربع العدد العالمي لحالات الاختفاء، مما يجعلها البلد الذي يشهد أعلى عدد من الصحفيين/ات المفقودين في العالم حتى اليوم، رغم سقوط نظام بشار الأسد نهاية عام ٢٠٢٤، وفتح جميع أبواب السجون والمعقلات.

وفي السياق السوري أيضاً، رُصدت مغيّبات واحتجازات داخل سوريا لدى فصائل مسلحة، والمناطق التي تحت سيطرة جماعات خارج إطار الدولة رغم انهيار الدولة الأمنية التي بناها الأسدين، وهذا ما أشارت إليه بعض التقارير الدولية من أن الجماعات المنضوية تحت راية «هيئة تحرير الشام» ما تزال تحتجز عددًا من الصحفيين/ات دون أيّة معلومات واضحة عن مصيرهم؛ أو إطار قانوني للإفراج عنهم، وتكشف هذه الأرقام عن وجوه متعددة من العنف المتواصل ضد الصحفيين/ات مثل: (الاعتقالات التعسفية، الاختفاء القسري، الاحتجاز والرهائن لدى جماعات مسلحة، وعدم وجود آليات عدلية أو شفافية لكشف الحقائق أو محاسبة المسؤولين). ورغم التحولات البنوية التي طرأت على المشهد السوري بعد نهاية حكم الأسد، فإن آثار ذلك الانتقال تبقى ناقصة على صعيد العدالة والمساءلة، وما تزال أسر الصحفيين/ات المفقودين تنتظر إجابات حول مصير من اختفوا، فيما يبقى الخطر قائماً على العاملين في الميدان، خصوصاً في المناطق التي تشهد توترات أمنية وسياسية متداخلة مثل شمال شرق سوريا.

٢٠٢٥ عام البحث عن الصحفيين/ات المختفين قسراً

اعتبرت شبكة الصحفيين الكُرد السوريين، عام ٢٠٢٥ خاصاً للدفاع عن الصحفيين/ات المختفين قسراً، فرفعت الصوت عالياً للمطالبة بكشف مصير المراسلين والصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين الذين اختفوا قسراً في سوريا وفي مقدمتهم (فرهاد حمو، وحسين عيسو)، كصرخة إنسانية تقول: «أعيدوا الأسماء إلى عائلاتها. أعيدوا الحقيقة إلى أصحابها»، وهذا ما قالتها الزميلة خولة شبح، المستشارة في حرية التعبير وسلامة الصحفيين، أثناء مشاركتها في حملة التضامن التي نفذتها الشبكة، من خلال مشروع امتد لأشهر تضمن سلسلة من الجلسات الحوارية والمقالات ورسائل التضامن سواءً كتابياً أو مصورة عبر الفيديو لتسليط الضوء على هذا الملف بشكل أوسع، والذي يعد السلاح الأكثر قسوة في حالات عدم الاستقرار التي تشهدها سوريا منذ أكثر من عقد من الزمن، مستهدفة الحقيقة وكل صوت حر، شارك فيها العديد من الزميلات والزملاء من سوريا وبعض الدول العربية، وناشطين فاعلين في المنظمات الدولية مثل (مراسلون بلا حدود، ومنظمة العفو الدولية)، مؤكدين أنه كلما طال الغياب، طال وجع العائلات التي تنتظر أيّة بارقة أمل عن أبنائها، رغم تأخر العدالة المنشودة، عبر تحقيق العدالة الانتقالية التي جوهرها الحق في معرفة الحقيقة عن كل ما يتعلق بالمختفين قسراً، ومحاسبة كل فرد أو جهة مسؤولة عن اختفائهم، كضرورة لإنصاف من غابوا ومن ينتظرون!

لقد أكد جميع المشاركين في حملة التضامن، أن الحقيقة لا تُكشف إلا بتشكيل لجان مختصة ومستقلة لتعمل بكل شفافية، ودون أيّة ضغوطات أو تأثيرات جانبية من القوى المسيطرة على الأرض، تُشرك فيها أسر

الضحايا، وتمثل كل المكوّنات داخل سوريا دون استثناء؛ والتركيز على أن كشف الحقيقة في ملفات الاختفاء القسري للصحفيين/ات في سوريا، كي تبقى مهنة السلطة الرابعة على عهدها مدافعة عن كل صاحب حق، وأن صوتها لن تذهب سدىً، وبالتالي تفعيل القوانين السورية (القوانين العامة، وقانون الإعلام)، والدعوة لإصلاحها بما يجرم الاختفاء القسري ويضمن استقلالية المحاكم والقضاء، إضافة إلى دعم جهود منظمات حقوق الإنسان المحلية في رصد وتوثيق الانتهاكات المرتكبة من مختلف الجهات، ورفع الدعاوى متى توفرت الظروف الآمنة، كأحدى أدوات ضمان حق المساءلة ومنع الإفلات من العقاب، خاصةً وأن سوريا ملزمة بموجب القانون الدولي العرفي والاتفاقيات الأخرى، مثل «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» بحظر الاختفاء القسري وملاحقة مرتكبيه.

حقوق لا تسقط بالتقادم

وثقت الشبكة في تقاريرها السنوية خلال السنوات السبع الماضية ٥٠ حالة استيلاء على بيوت وممتلكات الصحفيين/ات في مناطق (عفرين، سري كانييه/رأس العين، كري سبي/ تل أبيض، وتل تمر)، من قبل القوات التركية التي تحتل تلك المناطق مع الفصائل السورية الموالية لها كونها انتهاكات مستمرة من قبل تلك الأطراف. وعلى الرغم من سقوط النظام السوري وتحرير المدن والبلدات التي تعتبر مسقط رأس هؤلاء النازحين، إلا أنهم لم يعودوا إليها، وبالتالي فإن تلك الممتلكات والمنازل لم ترجع لأصحابها، وحسب شهادات بعض الأهالي فإن القلة القليلة الذين عادوا إلى مدنهم عاثوا بالممتلكات قبل خروجهم، ونهبها دون أيّ تعويض لأصحابها الحقيقيين سواء المدنيين أو عائلات الصحفيين/ات.

إن كل ما تم طيلة السنوات الماضية لم تحسب أيّ حساب لقوانين الحرب، التي تُحظر بشكل صريح عمليات النهب أو الاستيلاء على الملكية الخاصة بالقوة للاستخدام الشخصي، لا بل ضمتها للقواعد التي تعتبر ذلك جريمة حرب في حال شهدت تلك المنطقة اشتباكات متبادلة وهذا ما حصل بشكل مستمر، فالقوانين والإجراءات في هذا السياق واضحة ومحددة إذ لا تسمح للمقاتلين بالاستيلاء على الممتلكات للاستخدام الشخصي، حتى لإيواء أسرهم، وعليه فإن نيّات السلطات الحالية لم تتجه حتى كتابة هذا التقرير لأية حلول تشمل العدالة والإنصاف لهؤلاء، وتسليم المنازل المستولى عليه في المدن الثلاثة (عفرين، سري كانييه/ رأس العين، وتل أبيض)، إلى ملاكها الأصليين، ولعلّ هذه القضية جزء مهم من مبادئ «بينهيرو» الأممية، التي تعكس القانون الدولي المنطبق على نطاق واسع بشأن إعادة السكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين والنازحين، وتنص على أنه «لجميع اللاجئين والنازحين الحق باستعادة أي مسكن و/أو أرض خُرموا منها بصورة تعسفية أو غير مشروعة». ونحن على يقين أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، لكننا ارتأينا هذا العام بعدم نشر الجداول السابقة، نظراً لضرورة تحديثها وفق المعطيات الجديدة، وبالتالي بسبب تنقل- وانتقال- أكثر من زميل/ة بين منطقة وأخرى، أو من وسيلة إعلامية لأخرى.

الخاتمة

كشفت المعلومات الموثقة خلال ١٤ سنة من النزاع السوري، نمطاً مستمراً من الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين/ات والعاملين/ات في المجال الإعلامي، شملت جميع أنواع الانتهاك (القتل، الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، الاعتداءات الجسدية، التضيق على العمل الصحفي، حجز المعدات الصحفية)، في سياق يقيد ممارسة حرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير. وتشير العديد من الحالات إلى غياب الضمانات القانونية الأساسية، وعدم الامتثال لمعايير المحاكمة العادلة، فضلاً عن استخدام أدلة تفنقر إلى المصادقية

أو المشروعية القانونية، الأمر الذي ساعد باستمرار الإفلات من العقاب، وعدم فعالية آليات المساءلة الوطنية في التحقيق بهذه الانتهاكات أو محاسبة المسؤولين عنها، لذلك لا بد من العودة إلى تأكيد التوصيات بضرورة الحاجة إلى اعتماد آليات دولية مستقلة ومحيدة، تُعنى بجمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات قانونية شاملة، وضمان التواصل المنتظم مع الضحايا وذويهم.

وعليه؛ فإن شبكة الصحفيين الكُرد السوريين، وعبر جميع تقاريره السنوية تؤكد مجدداً على التزامات الدول بموجب المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى ضرورة احترام قواعد القانون الإنساني الدولي، ولا سيما ما يتعلق بحماية الصحفيين/ات الذين يؤدون مهاماً صحفية خطيرة في مناطق الصراع والنزاع المسلح، باعتبارهم مدنيين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. كما تشدد على أهمية مراعاة المخاطر الخاصة التي تواجهها الزميلات الصحفيات، واعتماد نهج يراعي النوع الاجتماعي في التدابير المتصلة بسلامة العاملين/ات في وسائل الإعلام، لأن ضمان سلامتهم، وحماية الصحافة الحرة والإعلام المستقل، من التوصيات الهامة أيضاً لأنهما يشكلان عنصراً أساسياً في تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، ودعم المجتمعات نحو التحول الديمقراطي المنشود.

شبكة الصحفيين الكُرد السوريين

مكتب رصد وتوثيق الانتهاكات

قامشلو ٢٠٢٦/٢/١٤